مرکز حمورابی

لماذا لا يشكل ترامب تهديداً للصين؟

لماذا لا يشكل ترامب تهديداً للصين؟

على الرغم من احتمالية تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين فإن السياسة الانعزالية التي يتبعها ترامب قد تمنح بكين مزيداً من القوة

بقلم: يان شوتونغ

ترجمة: صفا مهدي عسكر

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

26 كانون الاول 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

على مدى سنوات دأب دونالد ترامب على توجيه انتقادات لاذعة للصين واصفاً إياها بأنها السبب الجذري للعديد من المشكلات في الولايات المتحدة، وأعرب عن استيائه من العجز التجاري الكبير لواشنطن مع بكين، واتهم الصين بأنها السبب وراء تراجع القاعدة الصناعية الأميركية. كما أصر على أن جائحة كوفيد-19 كانت خطأ الصين، وفي الآونة الأخيرة حملها مسؤولية أزمة المواد الأفيونية في الولايات المتحدة، متّهماً إياها بـ"مهاجمة" بلاده عبر الفنتانيل. ظهرت الصين في خطابات ترامب ومؤتمراته الصحفية كخصم هائل، عدو لا يستطيع أحد التغلب عليه إلا ترامب، وخلال ولايته الأولى قلب ترامب عقوداً من السياسات الأميركية رأساً على عقب من خلال شن حرب تجارية على الصين ومع استعداده لبدء فترة رئاسية ثانية تشير تصريحاته وتعييناته الوزارية إلى أنه سيضاعف نهجه المتشدد وبالتالي من المتوقع أن تصبح العلاقة المتوترة بين البلدين أكثر اضطراباً.

ومع ذلك لا ينظر القادة الصينيون إلى ترامب بعين الخوف، فقد تعلموا الكثير خلال ولايته الأولى ورغم أن ميوله نحو الحمائية الاقتصادية ستؤدي إلى مزيد من النزاعات وتصاعد التوترات، إلا أن بكين ترى أنها قادرة على إدارة هذه المواجهات علاوة على ذلك، فإن التزام ترامب المثير للشكوك تجاه حلفاء الولايات المتحدة سيشجع الدول الأخرى على تنويع خياراتها من خلال بناء علاقات أوثق مع بكين لموازنة تقلبات واشنطن. كما أن احتمالية اندلاع مواجهات عسكرية مع الولايات المتحدة تبدو منخفضة وبما أن سياسة ترامب الخارجية لم تُظهر في أي وقت مضى التزاماً أيديولوجياً عميقاً، فمن غير المرجح أن تأخذ المنافسة بين البلدين أبعاداً مدمرة مشابهة للحرب الباردة، فترامب لا يرغب في التورط بحروب ويفضل بدلاً من ذلك التركيز على الإصلاحات الداخلية، ومع عودته الوشيكة إلى البيت الأبيض بنية احتواء الصين، لا يشعر القادة الصينيون بالرهبة من هذا السيناريو.

عدم اكتراث الصين بترامب

لا تعتقد بكين أن نتيجة الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2024 ستؤثر بشكل جوهري على مسار السياسة الأميركية تجاه الصين، وبغض النظر عن هوية الرئيس المقبل فإن السياسة الأميركية ستظل مدعومة بإجماع حزبي يعتبر الصين تهديداً للهيمنة العالمية الأميركية، ويهدف إلى احتوائها. ومع ذلك تختلف سياسات الإدارات الأميركية من رئيس إلى آخر، فمن المتوقع أن تكون سياسة ترامب تجاه الصين في ولايته الثانية مختلفة ليس فقط عن سياسة الرئيس بايدن، ولكن أيضاً عن سياساته خلال ولايته الأولى.

اختار ترامب في ولايته الثانية شخصيات يمينية متطرفة لشغل مناصب مهمة في السياسة الخارجية والأمن القومي، بعضهم دون سن الخمسين مما يمثل تغييراً عن كبار المسؤولين العسكريين ذوي الخبرة الذين اعتمد عليهم بعد انتخابات 2016، هذه الشخصيات الجديدة التي نشأت خلال صعود الصين كقوة عالمية بارزة تنظر إلى الصين على أنها التهديد الرئيسي للولايات المتحدة وتؤيد سياسات أكثر تشدداً لكبح نفوذها.

قد لا ينجح هذا النهج المتشدد في ظل التحولات الجيوسياسية التي طرأت منذ ولاية ترامب الأولى، في عام 2017، كان العديد من الدول يعتقد أن ترامب سيعمل كرئيس تقليدي يتخذ قرارات عقلانية بعيدة عن الأيديولوجية، حينها رحبت الصين بزيارة ترامب بينما دعا الكرملين ترامب إلى موسكو رغم الخلاف بشأن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم. اليوم، تغيرت النظرة الدولية تجاه ترامب، وتسعى الدول لحماية مصالحها من حالة عدم اليقين المرتبطة بعودته.

اتخذت الدول الأوروبية خطوات استباقية، فقد دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ترامب إلى باريس للتأكيد على أن الأوروبيين هم أصحاب القرار بشأن أمنهم، وفي المقابل تخشى ألمانيا واليابان من مطالبات مالية إضافية لضمان استمرار التواجد العسكري الأميركي، أما كوريا الجنوبية فهي قلقة من استغلال ترامب لضعف حكومتها المؤقتة لتحقيق مكاسب اقتصادية.

سيواجه ترامب أيضاً سياقاً دولياً معقداً، فالعلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا أصبحت أكثر عدائية بسبب الحرب في أوكرانيا، كما أن الدعم الأميركي الثابت (لإسرائيل)** في عمليتها في غزة التي يعتبرها كثيرون إبادة جماعية، زاد من الانتقادات العالمية لواشنطن وفضح تناقضاتها في ادعاء الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي. منذ تولي ترامب منصبه قبل ثماني سنوات أصبحت بكين أكثر مهارة في إدارة التنافس مع واشنطن، ومنذ إعلان الرئيس الأسبق باراك أوباما عن سياسة "التحول نحو آسيا" في عام 2010، تعاملت بكين مع

** لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل راي وأفكار المؤلف.

استراتيجيات متعددة من الإدارات الأميركية، فبينما حاول أوباما وبايدن احتواء الصين عبر التعاون متعدد الأطراف اعتمد ترامب نهجاً أحادي الجانب..

في تشرين الثاني 2023، أصدرت الصين توجيهات استراتيجية للتعامل مع سياسات ترامب المحتملة عبر وثيقة صادرة عن قنصليتها العامة في لوس أنجلوس، وأكدت الوثيقة التزام الصين بمبادئ "الاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون المربح للطرفين" كركائز لإدارة العلاقات مع واشنطن. يشير الاحترام المتبادل إلى أن الصين سترد بحزم على أي استفزازات أميركية، اما التعايش السلمي فأنه يؤكد سعي الصين لإجراء حوار لتقليل التوترات وتحقيق استقرار العلاقات الثنائية، ويشمل التعاون المربح للطرفين القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل إنهاء الحرب في أوكرانيا ووضع ضوابط على الذكاء الاصطناعي ومكافحة تدفق المخدرات غير المشروعة، بهذه الاستراتيجية تُظهر بكين استعدادها للتعامل مع ولاية ثانية لترامب دون قلق يُذكر معتمدة على خبرتها السابقة في إدارة السياسات الأميركية المتغيرة.

اضطرابات متوقعة

يبدو أن ترامب يعتزم اتخاذ سياسات حماية اقتصادية أكثر صرامة في ولايته الثانية خصوصاً فيما يتعلق بالصين، فقد أشار إلى إمكانية فرض رسوم جمركية إضافية على السلع الصينية وفرض مزيد من القيود على الاستثمارات الأميركية في الصين وكذلك الاستثمارات الصينية في سوق الأسهم الأميركية، بالإضافة إلى فرض المزيد من القيود على التعاون التكنولوجي وتقليص أعداد الطلاب الصينيين في الولايات المتحدة ومن المؤكد أن هذه القرارات ستؤدي إلى زيادة الاحتكاك بين بكين وواشنطن.

على الرغم من أن إدارة بايدن قامت بتمديد الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب على المنتجات الصينية خلال ولايته الأولى، إلا أنها ركزت بشكل أساسي على استبعاد الصين من سلاسل الإمداد التكنولوجية، دون السعي لفصل شامل بين الاقتصادين الأميركي والصيني. وخلال فترة بايدن استمرت التجارة في قطاعات أخرى بين البلدين رغم توقف التعاون في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، ومع ذلك من المرجح أن يسعى ترامب في ولايته الثانية إلى تعزيز هذا الفصل بشكل أكبر، ويعمل على تقليص حصة المنتجات الصينية في السوق الأميركية، بما في ذلك السلع التي تُجمع خارج الصين ولكن تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات والمكونات الصينية. من المتوقع أن ترد بكين بإجراءات انتقامية، مما قد يرفع من حدة الحرب التجارية بين القوتين إلى مستويات جديدة، مع عواقب سلبية على الاقتصاد العالمي حيث قد تضطر العديد من الدول إلى تبني سياسات حمائية خاصة بها.

في ظل التصعيد التجاري من المحتمل أن تشهد الفترة الثانية لترامب زيادة في الضغط العسكري على بكين، فقد اعتمد ترامب في مواجهة خصومه على أساليب التهديد والمخادعة مثل تهديده في 2017، بشن هجوم على كوريا الشمالية بـ"النار والغضب" بعد اختبار بيونغ يانغ لصواريخ متوسطة المدى. (ماركو روبيو) مرشح ترامب

لمنصب وزير الخارجية و(بيت هيغسيث)، مرشح ترامب لمنصب وزير الدفاع، يعتبران من الصقور تجاه الصين ولديهما معتقدات قوية مناهضة للشيوعية، إذا تم تأكيد تعيينهما من قبل مجلس الشيوخ، فمن المحتمل أن يشجعا ميل ترامب نحو التصعيد في التعامل مع بكين لا سيما في القضايا البحرية في بحر الصين الجنوبي والصراع حول تايوان.

من خلال التصريحات العدائية والخطوات المتهورة، قد تساهم واشنطن في إثارة أزمات مشابهة لتلك التي تلت زيارة رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي إلى تايوان في 2022، حيث ردت الصين على الاستفزاز الأميركي بتكثيف أنشطتها العسكرية في وحول مضيق تايوان، ولن يكون مفاجئاً إذا تسبب ترامب أو مسؤولوه في اندلاع حوادث مشابهة، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات بين الصين والولايات المتحدة.

من المرجح أن يؤدي ترامب في ولايته الثانية إلى تراجع كبير في قنوات الحوار الرسمية بين بكين وواشنطن، خلال إدارة أوباما كان هناك أكثر من 90 قناة رسمية للحوار بين الحكومتين، لكن بحلول نهاية ولاية ترامب الأولى لم يبقَ أي منها. من المتوقع أن يقوم ترامب بتعليق ما يقرب من 20 قناة حوار مع الصين التي أنشأتها إدارة بايدن، وقد يستبدلها بقنوات جديدة تحت إشرافه المباشر بدلاً من البيروقراطيين رفيعي المستوى، ومع ذلك ستتعامل الصين بحذر شديد في تواصلها مع ترامب، حيث تتذكر القيادة الصينية كيف أدت زيارة ترامب إلى بكين في تشرين الثاني 2017 إلى تدهور حاد في العلاقات الثنائية بعد شهر فقط، عندما رفضت واشنطن منح الصين وضع الدولة النامية في منظمة التجارة العالمية.

إلى جانب المواجهات بين الحكومات من المرجح أن يتصاعد العداء بين الصين والولايات المتحدة على المستوى الشعبي، وتشهد كل من الصين والولايات المتحدة زيادة في المد الشعبوي الذي يغذي الخطاب القومي المتطرف، إذا نفذ ترامب تهديداته باتخاذ إجراءات اقتصادية صارمة ضد الصين وزاد من التصعيد العسكري، فإن التوترات السياسية بين الدولتين ستؤدي حتماً إلى تفاقم العداء بين شعبيهما.

ينسب الشعبويون في كل من أميركا والصين - الذين يشملون مجموعات من مستخدمي الإنترنت المتطرفين الذين يتبعون مؤثرين قوميين - مشاكلهم الداخلية إلى قوى خارجية ضارة، وسيعزز هذا الخطاب من قبل حكومات كلا البلدين لأنه يشكل أداة ملائمة لتحويل اللوم إلى طرف خارجي، ونتيجة لذلك قد يصبح من الصعب تحسين العلاقات الثنائية، إذ تفرض الضغوط الثقافية والاجتماعية استمرار الصراع بين البلدين.

التوترات المتزايدة في الأفق

قد تزداد التوترات بين الصين والولايات المتحدة خلال الولاية الثانية لترامب، في محاولاته لاستخدام الضغط الاقتصادي والعسكري لاحتواء بكين، ومع ذلك قد تحقق الصين فوائد عديدة من رئاسة ترامب عمليًا. فترامب الذي يركز على النتائج الاقتصادية ليس لديه اهتمام كبير بالقضايا الإيديولوجية، مثل حقوق الإنسان

أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعلى عكس سابقيه ليس لديه رغبة في تغيير النظام السياسي الصيني ليطابق النموذج الغربي ومن غير المرجح أن يتدخل في الشؤون الداخلية للصين. في الوقت نفسه الصين ليست بصدد نشر أيديولوجيتها عالميًا، بل تركز على الحفاظ على الاستقرار السياسي داخليًا، ورغم تصاعد التوترات الاقتصادية والاستراتيجية بين بكين وواشنطن خلال الولاية الثانية لترامب، إلا أن هذه التوترات لن تتطور إلى صراعات إيديولوجية قد تضع البلدين في مواجهة مباشرة.

العزلة السياسية التي يتبعها ترامب وهي الجانب الدبلوماسي لحمايته الاقتصادية، قد تؤدي إلى تقليص التزام الولايات المتحدة بحماية حلفائها التقليديين، فقد انتقد ترامب باستمرار حلفاء الولايات المتحدة الذين يعتمدون على قوتها وسخائها، هذه الانتقادات قد تدفع حلفاء الولايات المتحدة سواء في أوروبا أو شرق آسيا إلى تبني سياسة التوازن بين الصين والولايات المتحدة. على سبيل المثال في 2010، مع تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة والصين، تبنت سنغافورة سياسة التوازن بين القوتين العظميين حيث تعززت علاقاتها الاقتصادية مع الصين بينما اعتمدت على الولايات المتحدة من أجل الأمن، وقد تبعت العديد من الدول هذا النموذج مثل اليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ودول آسيان.

منذ عام 2022، أدت الحرب في أوكرانيا إلى تقارب العديد من الدول الغربية مع الولايات المتحدة، ولكن إذا خفض ترامب المساعدات العسكرية لأوكرانيا كما وعد في حملته الانتخابية، فقد يتراجع الثقة في التزامات الولايات المتحدة الأمنية، ولتعزيز اقتصاداتها ودعم جهود الحرب الأوكرانية قد تصبح الدول الأوروبية أكثر انفتاحًا على سياسة التوازن، مما يمنح الصين فرصًا جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي مع حلفاء الولايات المتحدة التقليديين.

يرى ترامب نفسه كصانع سلام ويسعى لأن يُذكر في التاريخ كأحد أعظم رؤساء الولايات المتحدة، مثل جورج واشنطن وأبراهام لنكولن، لهذا سيركز على الإصلاحات الداخلية وبناء اقتصاد قوي، فهو لا يريد أن يتورط في صراع حول تايوان أو يدخل في حرب بين القوى العظمى. الصين قد تلعب دورًا إيجابيًا في مساعدة ترامب لتحقيق هدفه في إنهاء الحرب في أوكرانيا، فالحرب في أوكرانيا لها آثار سلبية على الاقتصاد الصيني، وبكين ستكون سعيدة إذا انتهت كما أن الصين تتمتع بعلاقات وثيقة مع روسيا، مما يمكنها من استخدام هذه العلاقات للتعاون مع ترامب في إيجاد اتفاق سلام.

على الرغم من خطاب ترامب القاسي إلا أنه من غير المرجح أن يسعى إلى تصعيد الصراع مع الصين، كانت مسألة استقلال تايوان مصدرًا للتوتر بين بكين وواشنطن، لكن من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى نزاع عسكري مباشر. في السنوات الأربع المقبلة سيكون تركيز الصين على إعادة تنشيط اقتصادها المتباطئ، فالصين ليست بصدد وضع جدول زمني لإعادة توحيد تايوان بينما هي منشغلة أساسًا بنمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي المقابل يسعى ترامب لأن يُذكر في التاريخ كأحد أعظم رؤساء الولايات المتحدة، ولهذا سيركز على الإصلاحات الداخلية وبناء اقتصاد قوي في الداخل ولن يرغب في التورط في قضية تايوان أو الدخول في حرب بين القوى العظمى.

التنافس بين الصين والولايات المتحدة اليوم ليس حول الأيديولوجيا كما كان الحال مع الاتحاد السوفيتي، بل حول التكنولوجيا، وفي العصر الرقمي تعتمد الأمن والازدهار بشكل كبير على التقدم التكنولوجي. سيتنافس البلدان على الابتكار في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي وسيتنازعان على الأسواق وسلاسل الإمداد التكنولوجية المتقدمة، ولن يسعى أي من البلدين وخاصة في ظل ترامب، إلى تحويل الآخرين إلى أيديولوجيتهما الحكومية المفضلة. ففي الحرب الباردة كانت القوى العظمى تستخدم الحروب بالوكالة لنشر الأيديولوجيات ولكن هذا النهج لم يعد ذا فائدة اليوم، فالصين ليس لديها أي رغبة في تغيير أيديولوجية دولة أخرى وكذلك ترامب ليس مهتمًا بنشر القيم الأمريكية، فهو يرى الحرب في أوكرانيا على أنها حرب بالوكالة ضد روسيا ويعارضها تمامًا.

في التنافس بين القوى العظمى غالبًا ما تكون السياسة الخارجية في المرتبة الثانية مقارنة بالسياسة الداخلية، وعلى الرغم من أن عزلة ترامب تفتح الفرص للصين لتحسين علاقاتها مع حلفاء الولايات المتحدة، إلا أن الإصلاحات الداخلية ستحدد فعلاً مسار المنافسة بين القوتين. في الوقت الحالي كلا من القادة الصينيين وفريق ترامب مشغولون بالقضايا الداخلية أكثر من القضايا الخارجية، إذا تمكن القادة الصينيون من تنفيذ إصلاحات أفضل من ترامب خلال السنوات الأربع القادمة، فإن الصين ستقلص الفجوة مع الولايات المتحدة، ولكن إذا نجح ترامب في هذا الجانب أكثر من الصين - وتجنب الصراعات والتورط في الأزمات الخارجية - فإن الفجوة بين القوتين ستزداد.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة